طالبت الصالح والعازمي بحسم قضية الوظائف التربوية المساندة.. أو إقرارها بقانون

«التعليمية»: التواني في «الشهادات المزوّرة» يدفع إلى المساءلة

د. خليل عبدالله ود.عودة الرويعي وأسامة الشاهين ويوسف الفضالة ود. محمد الحويلة خلال اجتماع اللجنة

د. حامد العازمي وفاطمة السنان وفيصل مقصيد خلال الاجتماع

لمشاهدة الفيديو

طالب رئيس اللجنة التعليمية النائب د.عودة الرويعي وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي وأركان الوزارة التصدي لقضية الشهادات المزورة والوهمية، مؤكدا أن التراخي والتواني فيها سيؤدي إلى التصعيد والمساءلة من قبل نواب الأمة. وقال الرويعي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة إن اللجنة اجتمعت اليوم للتحقيق في الشهادات الوهمية والمزورة بحضور وزير التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي وأركان الوزارة. وأضاف الرويعي ان الحديث عن الشهادات المزورة منذ 2008 عندما انتشرت ظاهرة الجامعات الوهمية التي ليس لها كيان أو وجود. وأعرب الرويعي عن أسفه «في شخصنة الأمور على حساب المصلحة العامة، فنحن بعيدون كل البعد عن أخذ الموضوع بشكل شخصي، بل نحن دائما وأبدا في اللجنة التعليمية وفي مجلس الأمة نهتم بما هو ذات الشأن العام خاصة عندما ترتبط القضية بالأخلاق».

وأوضح الرويعي أن هناك مسؤولين في الوزارة هم من أسسوا لهذه القضية الأخلاقية التربوية التي مازلنا ندفع ثمنها، لا يصح إلا الصحيح، من خلال قرارات وزير التربية في مجمل عرضه لتطور القضية.

وقال: «نقف خلف الوزير في إجراءاته لكننا لن نتردد في محاسبته إذا رأينا منه أي تردد في هذا الشأن، لم يمر في تاريخ أي دولة في العالم بأن يتم قبول أو اعتماد ابتعاث طلبة لجامعة لا وجود لها أو لها وجود في الورق ولكن ليس لها أي تاريخ أكاديمي ولا يوجد بها أي طلبة تخرجوا منها».

وأكد أن هذا الأمر يهدد مستقبل الكويت والمجتمع لجميع من يعمل بجد واجتهاد، لافتا إلى أن هناك الكثير من الأسئلة التي وجهت لوزير التربية فيما يخص الجامعات الوهمية والشهادات المزورة.

وذكر أنه يجب التمييز بين الشهادات المزورة والوهمية والشهادات غير المعتمدة، شارحا «فالشهادة المزورة هي ما أدخل عليها من بيانات غير حقيقية، والشهادة الوهمية هي التي لم تصدر من الأساس، وينطبق عليها ما ينطبق على الشهادات المزورة». وأوضح أن الشهادات غير المعتمدة هي من جامعات موجودة وحقيقية لكن لعدم اعتماد هذه الجامعة لعدم التأهيل وعدم الاعتراف ببرنامجها ويمكن أن تكون بها شبهة. وأشار إلى سؤال النائب عدنان عبدالصمد الذي تناول الجامعة الأميركية بأثينا وسؤاله عما إذا كانت الجامعة معتمدة أم لا، مؤكدا أن الجامعة كانت معتمدة في عامي 2008 إلى نهاية 2009، خلال هذه الفترة تم اعتمادها. وتساءل كيف يتم اعتماد جامعة خلال عام أو عام ونصف العام ثم يأتي من يتفاخر بعد ذلك ويدافع عن نفسه وعن الجامعة والتي هي غير معتمدة.

وقال إن الحكومة شريكة أيضا في هذا العبث وهذه الجريمة، مشيرا إلى أن هناك جامعة (أمريكان كوليج) في أثينا، وهناك الجامعة الأميركية أيضا في أثينا وهي حديثة العهد ولا وجود لها حاليا.

وبين أن هناك جامعات أخرى عديدة ولا ينبغي اختصار الأمر في جامعة أثينا، متسائلا: من المسؤول عن الاعتماد أو عدم الاعتماد ومن المسؤول عن إصدار القرارات مثل ما حدث في جامعة ديلمون في البحرين.

وأشار إلى أن بعد ذلك كله يتم استثناء بعض الطلبة ويتم اعتماد شهاداتهم، مؤكدا أن هذا هو العبث بعينه وهو الأمر الذي تصدت له اللجنة التعليمية على مدى السنوات الأخيرة منذ 2013 إلى هذه اللحظة. وأكد أن هذا الجهد مجتمعي ورأي عام يفترض أن يكون ضاغطا على مجلس الأمة ولا ينبغي أن يكون لمفسدة وينبغي أن يكون للصالح العام، مبينا أن مستقبل البشر في التعليم والقضية مصيرية ويفترض التصدي لها.

وذكر أن القضية لا يمكن حلها بوجود كم هائل من الشهادات دون كفاءتها، لافتا إلى وجود طلب نيابي لتخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة لمناقشة هذه القضية، فهذا يؤكد اهتمام الجميع بهذه القضية.

وقال إنه من المفترض أن تكون هذه القضية أولوية ومستمرون في التصدي لها، مطالبا وزير التربية وأركان الوزارة العمل على التصدي لها، والتواني لها يدفع إلى التصعيد والمساءلة من قبل نواب المجلس.

وبين الرويعي أن الاجتماع تطرق إلى الحديث عن الوظائف التربوية المساندة، لافتا إلى أن النقاش مع الوزير من جهة إما إقرارها بقانون خلال الأسابيع المقبلة أو بالاستعجال بالاجتماع مع مجلس الخدمة المدنية لتصديرها بقرار.

وطالب الوزير العازمي ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بحسم هذا الأمر أو أن اللجنة التعليمية ستقرها بقانون، وفي كلتا الحالتين القضية سيتم حسمها.

من جهته، أشاد عضو اللجنة التعليمية النائب د.خليل أبل بجهود وزير التربية ووزير التعليم العالي والإجراءات التي اتخذها في ملف الشهادات المزورة والوهمية. وقال أبل «يفترض بنا أن نحمي هذه الإجراءات من أي تدخلات ومحاولات لثني الوزير عن ملاحقة أصحاب هذه الشهادات».

وأكد أبل أن هناك مطالبات بإحالة المتسببين بهذه القضية من المسؤولين إلى القضاء قبل أي أحد آخر، موضحا أن مسؤولين بأجهزة الدولة ساهموا في اعتماد بعض هذه الجامعات الوهمية.

وأضاف «نريد أن نلاحقهم قضائيا حتى يتعظ الآخرون، وطلبنا تزويدنا بأسماء أصحاب الشهادات غير المعتمدة سواء التي صدرت من الجامعة الأميركية في أثينا أو من أي جامعة أخرى لأننا نريد معرفة مناصبهم في الدولة، كما طلبنا فلترة شهادات الكويتيين وغير الكويتيين». وتابع «هناك ملاحقة من خلال إدارة الاعتماد الأكاديمي إلا أن الكثير من الوافدين يأتون بشهادات شبيهة بهذه الشهادات من جامعات وهمية وغير معتمدة ويعملون بالكويت بموجبها بحجة أنهم يعملون في القطاع الخاص وليس لهم علاقة عمل بالقطاع الحكومي»، مشددا على ضرورة أن هناك فلترة من الناحية الأمنية وكذلك في الجانب العلمي. وطالب وزير التربية بتنظيف البيت التربوي من داخل وزارتي التربية والتعليم العالي، موضحا أن هناك الكثير من القيادات في المناصب الإشرافية أتوا بشهادات شبيهة. وبين أن أصحاب الشهادات الوهمية يزاحمون أصحاب الشهادات العلمية الصحيحة والمعترف بها، مؤكدا أن الأعضاء طالبوا وزارة التعليم العالي بضرورة كتابة تصنيف الجامعات المتميزة على الشهادات المعتمدة. وشدد على ضرورة تمييز قبول الموظفين حسب شهاداتهم العلمية وجامعاتهم المتميزة وإعطائهم الأولوية في التعيين، لافتا إلى أن هناك اقتراحا مقدما من النائب د.عودة الرويعي بضرورة حظر تعيين أصحاب الشهادات المزورة وغير المعتمدة في الجهات الوظيفية أو الإعلام. وأكد ضرورة أن تكون هناك عقوبات مغلظة لردع هؤلاء الذين أوهموا المجتمع بأنهم أصحاب شهادات علمية وأكاديمية حتى لا يكون لهم دور في المجتمع والدولة.

وزير التربية: لا تعيين في الوظائف العامة دون معادلة الشهادات من «التعليم العالي»

قال وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي: التقينا اللجنة التعليمية البرلمانية لمناقشة موضوع الكشوف التي اثيرت في الأسبوع الماضي لبعض خريجي الجامعة الأمريكية في أثينا وبعض الجامعات الاخرى في الفلبين والهند وتشيكوسلوفاكيا. وقال العازمي في تصريح صحافي أن الاجتماع كان بدعوة من رئيس اللجنة التعليمية النائب د.عودة الرويعي وشرحنا للجنة جميع الكشوفات والاجراءات التي قامت بها الوزارة قبل عشر سنوات، حيث انتهى الامر الى ان جميع الاحكام التي صدرت ضد الجامعة الأمريكية في اثينا لصالح الوزارة ولم يتم اعتماد الشهادات المذكورة في هذا الكشف. واشار العازمي الى انه تمت ايضا مناقشة موضوع عدم اعتماد بعض الجامعات الخاصة من الفلبين والهند وتشيكوسلوفاكيا، وبينا للجنة ان الاحكام القضائية التي صدرت بهذا الشأن الوزارة اتخذت جميع الاجراءات لعدم معادلة الشهادات منها. وعن الوظائف الأكاديمية المساندة في وزارة التربية اشار العازمي الى ان النواب بينوا توجههم لاقرارها ونحن أوضحنا لهم اننا خاطبنا مجلس الخدمة المدنية بهذا الشأن، واتفقنا مع اللجنة على إنصافهم في شهر يوليو الماضي. وكشف العازمي انه لا يمكن تعيين احد في الوظائف العامة دون معادلة شهاداتهم من وزارة التعليم العالي، مشيرا الى ان جامعة اثينا كانت معتمدة في 2008 ـ2009 وبعدها تم اصدار قرارات وزارية من التعليم العالي بينت ان هذه الجامعة لا ترقى الى المستوى المعتمد لدى الكويت وتم سحب الاعتراف منها وإيقاف ابتعاث الطلبة اليها. واشار العازمي الى انه تمت معادلة ما يقارب 13 شهادة قبل هذه الفترة وتم اتخاذ الاجراءات بحسب القانون في ذاك الوقت لمعادلة هذه الشهادات في حين ان بعض شهادات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التي تم ابتعاثها لهم تم إجراء تحقيق كامل في الهيئة لهم في 2017 وعلى أساس هذا التحقيق خوطبت الفتوي بسحب شهادات الدكتوراه لهولاء المبتعثين وتم سحبها واحالة الموضوع برمته الى النيابة العامة للتحقيق فيه. وعن الاجراءات القانونية التي اتخذت من قبل وزارة التعليم العالي والهيئة العامة للتطبيقي فإنها اتخذت بجميع أركانها وهذا الموضوع قديم منذ عشر سنوات، مشيرا الى ان من لم يتقدم للتعليم العالي وتعين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي تم إجراء التحقيق اللازم، وتمت احالة الموضوع للنيابة العامة وتم سحب الشهادات ومخاطبة الفتوى والتشريع بهذا الموضوع. وبين العازمي اننا تكلمنا اليوم عن جميع الكشوفات الموجودة في الأسبوع الماضي والإعلان موجود على موقع الوزارة في 2014 وهذه الكشوفات كانت بناء على توصية لإجراء اختبارات لجميع خريجي الجامعات الأجنبية منها الفلبين والهند وتشيكوسلوفاكيا وأثينا ولم يتم اجتياز امتحان لأي متقدم منهم. واكد العازمي ان جميع الكشوفات لم تصدر لهم شهادات الا لمن صدر له حكم قضائي واضح، مشيرا الى ان هناك اسماء لم تتقدم للوزارة ووزارة التعليم العالي اخذت جميع الاجراءات بشأنهم. ولفت العازمي الى انه تم إبلاغ اللجنة بإصدار اول لائحة لمعادلة الشهادات وتم نزولها في جريدة «الكويت اليوم» بشهر يناير من العام الحالي وهي تضمن سلامة جميع إجراءات الشهادات العلمية الموجودة في الكويت وهي من الاجراءات التي حرصنا عليها حتى لا تكون هناك ممارسات مستقبلية غير سليمة في الشهادات العلمية.